المصدر: الاهـــرام

التاريخ: ٢٩ يناير ١٩٩١

خفض الضرائب المربوطة على ممتلكات الريان الى العشر
ملحق «لعقد البيع» لايتأثر المودعون ببنوده يوقع اليوم أمام المحكمة

كتب ـ محمود الغوبى

وافقت امس محكمة جنايات الجيزة المنعقدة بارض المعارض على ، ملحق عقد البيع ، الذى تقدم به رشاد نبيه ممثل المشترين فى صفقة الريان كحل وسط لانهاء مشكلة الضرائب المستحقة على ممتلكات الريان وذلك تمهيدا لاتمام الصفقة وقد رحب المستشار ساهر درويش مدير ادارة التحفظ بالتعديل الذى ادخله ممثل المشترين على العقد والذى تضمنه الملحق . واعلن أن النيابة العامة توصلت الى تخفيض الضرائب المربوطة على شركات الريان الى العشر تسهيلا لاتمام الصفقة

بدأت الجلسة فى الساعة الحادية عشرة والربع صباحا حيث تحدث رشاد نبيه قائلا اننا مع المشترين اتفقنا على أن معدل عقد البيع بما لا يضر بحقوق المودعين على ان يتم سداد كافة مستحقاتهم لدى شركات الريان فى ٣١ مارس القادم وهو الموعد المحدد فى العقد لرد أموال المودعين . واستأذن ممثل المشترين فى عرض مانضمنه ملحق عقد البيع تمهيدا لتوقيع ال الريان عليه فى جلسة اليوم

وسأل رئيس المحكمة ممثل المشترين عن سبب التعديل فقال رشاد نبيه ان المعاينات التى أجرتها النيابة العامة اثبتت ان املاك الريان تقدر بـ ٢٢٨ مليون جنيه فقط وثبت ان بعض هذه الأملاك لايملكها ال الريان وتمين من المعاينات التى قمت بها ان حقيقة ثمن الصفقة يعادل ٢٢٨ مليون جنيه او ٣٠٠ مليون جنيه . وقال فى الحقيقة انا لااشترى ، ووفقا للتكييف القانونى ان الصفقة ليست صفقة تجارية فالمودعون ضاعت أموالهم وتقدمت لانقاذ المودعين ورد أموالهم الى ان فوجئت بان مصلحة الضرائب تطالبنى بدفع ٤٠ مليون جنيه بمقولة ان الريان يبيع املاكه بمبلغ مليار ونصف مليار جنيه فاصبح يتبقى للضرائب الراسمالية ١٤ مليون جنيه وقال لى ادخل فى جدل قانونى مضيفا للعقد انا ملتزم بعدم دفع ضرائب . وحيث انى لااشترى هذه الأملاك وانما ادفع المليار ونصف المليار جنيه انقاذا للمودعين فلا ضرائب راسمالية مستحقة وذلك تم اعداد ملحق لعقد البيع قدرت فيه حقيقة املاك الريان وما يسدده المشترون للمودعين فوق ثمن الأملاك الحقيقى لانه يعتبر قرضا على ال الريان للمشترين . وبذلك لايصبح لمصلحة الضرائب اى مستحقات . وطلب رشاد نبيه من المستشار ساهر درويش بان يوضح مانتم من مفاوضات مع مصلحة الضرائب وقال ان هذا الامر يعتبر لغزا

وقال المستشار ساهر ردا على ماأثاره الدفاع انني هنا اعلن ان النيابة العامة ملتزمة فى سعيها لانهاء مشكلة الضرائب وقد بذلنا جهودا مكثفة وجادة مع مصلحة الضرائب ساعدتنا فيها الجهات التنفيذية المختصة حتى تتم الصفقة لصالح المودعين وتوصلنا الى نتيجة مرضية تقل عن ١٠٪ المبلغ الاجمالى للضرائب يخصم منه ماسددته الشركة قبل التحفظ . وقال مدير ادارة التحفظ ان هذه النتيجة لم ترض المستشار مدر المنياوى النائب العام وطلب بذل مزيد من الجهود لانهاء المشكلة تماما وقد ابدت مصلحة الضرائب استعدادها لتقسيط المبلغ الذى سيتم الاتفاق عليه حتى لايزعج المشترون ولا المودعون

وأوضح المستشار ساهر درويش ان الفترة الأولى لنشاط شركات الريان كانت فى المدة من ٨٢ وحتى ٩ ١١ ١٩٨٦ وكانت الضرائب تقدر فيها بمعرفة مأمورية بولاق الدكرور وقد اخطرت بها شركة الريان لتوظيف الأموال وذلك قبل اجراء التحفظ واضاف ان ادارة التحفظ اخطرت بمجموع الربط المبدئى والذى بلغ ٤٦٠ مليون جنيه وهو مبلغ متنازع عليه ويجرى فحصه فى لجان مصلحة الضرائب وقال ان الفترة الثانية تسقط عنها كل الضرائب قانونا لان الشركة حققت فيها خسائر جسيمة وأكد المستشار ساهر درويش ترحيبه بالتعديل المقترح من رشاد نبيه وقال ان هدف النيابة العامة هو رد أموال المودعين وليس ثمة اعتراض على الطريق الذى يحقق هدفه المودعين طالما يتفق مع القانون

وواصلت المحكمة مناقشة الشاهد الرابع فى القضية وقررت استكمال سماعه اليوم برئاسة المستشار دكتور محمد حسنى عبداللطيف وعضوية المستشارين رشدى عمار وعبدالظاهر عبدالحكيم وحضور سامح الترجمان وكيل النيابة وأمانة سر احمد رمضان وعبدالحميد بيومى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية